

«أسواق المال»: نسعى لتطوير وتنويع أدوات الهيئة الاستثمارية

انطلاقاً من دور هيئة أسواق المال التوعوي، وتنفيذاً لأحد أهدافها الرئيسية الواردة في المادة الثالثة من قانون إنشائها، وتحديد الفقرة السابعة منها والتي تنص على «توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمناخ والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميتها»، وتكريساً لهجتها المنبثق من

قناعة تامة بأهمية الشراكة مع كافة الجهات الوطنية وتعزيز أطر التعاون فيما بينها لتحقيق الأهداف المشتركة، أنت مشاركة الهيئة في «الورشة الوطنية لتطوير سوق الصكوك في دولة الكويت» والتي عقدت بالتعاون مع مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتحت رعايته، خاصة مع توافق

الجهات ذات الصلة بتطوير الأدوات الاستثمارية المحلية لدى الجهتين، حيث تسعى الهيئة لتحقيق مبادرات عدة تنفيذاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون إنشائها والتي تنص على «تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية».

وزارة النفط نظمت زيارة ميدانية إلى مواقع الانتاج الخفيف شمال الكويت

«نفط الكويت» تخطط لإنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز في 2023

الشيخة تماضر: رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الجرادى لزيادة الكميات المتوفرة للسوق المحلية

الحساوي: طرح مشروع محطتين بسعة 50 ألف برميل نفط و 150 مليون قدم من الغاز



جانب من الزيارة



صورة جماعية



موظفو الشركة

البيئية مصادر الطاقة النظيفة عالمياً. ونذكرت أن رفع الطاقة الإنتاجية للغاز الحر والنفط الخفيف في الكويت أدى إلى زيادة في

كميات الغاز الطبيعي المتوفرة للسوق المحلية بهدف تلبية احتياجات وزارة الكهرباء والماء لتوفير الوقود اللازم لتشغيل محطاتها مما

شكل دخلاً إضافياً للدولة بتوفير كميات من النفط الخام، والذي كان يستخدم في تشغيل هذه المحطات.

لزيادة القدرة الإنتاجية لتصل إلى طاقة 80 ألف برميل يوميا من النفط الخام و 210 مليون قدم مكعبة من الغاز الحر.

وذكر أن شركة نفط الكويت قامت خلال المرحلة الثانية من تطوير انتاج الغاز الحر في عام 2018 بإضافة 3 منشآت أخرى تبلغ طاقتها الإنتاجية اليومية لكل منشأة نحو 40 ألف برميل من النفط الخفيف يوميا بالإضافة إلى 104 مليون قدم مكعبة من الغاز.

وبالنسبة للمرحلة الثالثة والأخيرة ذكر الحساوي أن هناك مشروعين لإضافة محطتين بسعة 50 ألف برميل يوميا من النفط الخفيف و 150 مليون قدم مكعب من الغاز، حيث تم الإعلان المسبق للطرح لهما من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة وفي انتظار المواعيد النهائية للطرح، ويجري حالياً الإعداد لمشروع آخرى في طريقها للطرح بعد الانتهاء من الدراسات والمواصفات الأهم.

ويأتي تطوير انتاج الكويت من الغاز الحر والنفط الخفيف ضمن حرص شركة نفط الكويت على رفع مستوى إنتاج الغاز الحر وتحقيق أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية للمنشأة الإنتاجية لقطاع الدولة من الغاز.

من جانبهم قال مسؤولين في شركة شلمبرجير العالمية التي تقوم بتشغيل محطة الصابرية في شمال الكويت ان المنشأة تم تشغيلها في 5 يناير 2018 وتم تصدير أول كمية من الغاز في 7 مارس 2018، وتبلغ

كشفت شركة نفط الكويت التصنيع والانتاج والتشغيل في شركة نفط الكويت طلال الحساوي أن إجمالي انتاج الشركة من النفط الخفيف يبلغ حالياً 160 ألف برميل يوميا، فيما يبلغ حجم انتاج الغاز الحر نحو 500 مليون قدم مكعبة يوميا، مشيراً إلى ان الشركة لديها خطة استراتيجية لتطوير وزيادة انتاج النفط الخفيف والغاز الحر ليصل إلى مليار قدم مكعب من الغاز في عام 2023.

حديث الحساوي جاء على هامش تنظيم إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط زيارة ميدانية لمرافق انتاج النفط الكويتي الخفيف عالي الجودة (إشراف جديدة) في شمال الكويت بالإضافة إلى زيارة منشأة الانتاج المبكر في منطقة الصابرية.

وذكر أن شركة نفط الكويت تبذل جهوداً حثيثة لإنتاج القدر الأكبر من كميات الغاز الحر على المستوى المتوسط والبعيد، مؤكداً أن استمرار الشركة على نفس النهج في عمليات الانتاج ستصل إلى الكميات التي تلتمح إليها ضمن الخطة الاستراتيجية.

وأوضح الحساوي ان الاعمال التشغيلية في منشأة الانتاج المبكر رقم 50 بدأت في عامي 2008-2009، وهي المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية المقسمة لثلاث مراحل لإنتاج الغاز الحر للحقول الجوراسية في شمال الكويت، وقامت شركة نفط الكويت بإدخال بعض التحسينات على هذه المحطة

دون الإشراف الفعال سيكون من الصعب تحقيق الاستقرار المالي

الهاشل: بنوكنا أكثر استقراراً مما كانت عليه قبل عقد من الزمان



الهاشل متحدثاً

تهدر، فقد قطعت البنوك المركزية والجهات الرقابية أشواطاً واسعة نحو بناء نظام مالي أكثر استقراراً ومتانة، ولم تتوقف حزمة الإصلاحات الرقابية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية عند تنفيذ القواعد الحالية بل طرحت تدابير واسعة النطاق لم تكن موجودة فيما سبق أو أنها لم تكن كافية.

وبفضل هذه الجهود، تمت معالجة القصور إلى حد كبير، وتحسين نظام كفاية رأس المال برفع معدله وتحسين جودته. كما فرضت متطلبات بشأن تكوين المصداق الرأسمالية التحوطية والمصداق المالية ضد التقلبات الاقتصادية، لمساعدة البنوك للحفاظ على هوامش إضافية في صورة

مصدات رأسمالية والحد من المخاطر النظامية. وفي السياق ذاته، طبق تدرجياً معيار الرفع المالي لدعم تطبيق معيار كفاية رأس المال. أما بالنسبة للسوية، فقد أدى تطبيق معياري نسبة تغطية السوية وصافي نسبة التمويل المستقر إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة، وزيادة استقرار هيكل التمويل لديها. ولواجهة البعد الهيكلي من المخاطر النظامية، أضيفت متطلبات رأسمالية للبنوك ذات الأهمية النظامية، إلى جانب تعزيز خطط الإنعاش وتسوية الأوضاع وتحسين شبكات الأمان، هذا فضلاً عن كثير من التدابير الأخرى.

وأتت كلمة المحافظ أن هناك أدلة على أن البنوك غدت أكثر استقراراً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، حتى إن أثر هبوط أسعار النفط في عام 2014 على البنوك الخليجية كان محدوداً رغم تفاوت درجة المخاطر من دولة لأخرى. وهناك توافق على أن بنوكنا قد دخلت حقبة تراجع أسعار النفط من مركز قوة معززة بالإصلاحات الرقابية التحوطية.

وبين المحافظ الهاشل في كلمته أهمية

ضمن أعمال الاجتماع السنوي الرابع عشر عالي المستوى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية بالمشاركة مع معهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي والمتعد في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 11 ديسمبر القى محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل الكلمة الافتتاحية وحملت عنوان «الرقابة والإشراف: أخطاء الماضي ومخاوف الحاضر» سلط من خلالها الضوء على واقع الرقابة المصرفية والدروس التي تعلمها القطاع المصرفي من الأزمة المالية العالمية.

وجاءت كلمة الدكتور الهاشل في محورين، أولهما يتعلق بواقع الرقابة وما وصلت إليه بعد سنوات من الإصلاحات الرقابية لمعالجة أوجه القصور التي كشفتها الأزمة المالية العالمية، والثانية هي هوموم الرقابة والإشراف المستقبلية.

فعلى المحور الأول المتعلق بما وصلت إليه الجهود والإصلاحات الرقابية وما وصل المحافظ آثار الأزمة مشيراً إلى أن خسائر الأزمة - طبقاً لأبحاث بنك التسويات الدولي - بلغت ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فضلاً عن التكاليف الاجتماعية لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإنتاج.

وأشاد الدكتور الهاشل بتحرك قادة العالم حينذاك لمواجهة العواقب والمخاطر التي أحقت بالنظام المالي، واصفاً إياه بأنه تحرك استثنائي مقارنة بأوضاع اليوم التي يغلب عليها طابع تنامي الاتجاهات القومية والمشاحنات التجارية.

ثم عرج المحافظ الهاشل على أوجه الاختلافات والقصور التي كشفت عنها الأزمة بقوله: «لم يكن التعرف على هذه الاختلالات وأوجه القصور صعباً، فقد كان من الواضح عدم كفاية رأس المال وضعف

في إطار تهيئة الشباب الكويتي للعمل بالقطاع الخاص

«الوطني للاستثمار» تستضيف طلاب «الأسترالية» بالتعاون مع «إنجاز»



طلاب الأسترالية مع مسؤولي الوطني للاستثمار



تفاعل الطلاب مع مسؤولي الإدارات

استضافت شركة الوطني للاستثمار مجموعة من طلاب الكلية الأسترالية بالكويت في إطار سعيها وجهودها المنظمة مع إنجاز (الكويت)، وهي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، وذلك بهدف تثقيف الطلبة في مجال الإذخار والاستثمار وتهيئتهم لبيئة المال والأعمال في القطاع الخاص.

هذا وقد قام الطلاب خلال زيارتهم لشركة الوطني للاستثمار بجولة في مختلف إدارات الشركة شملت إدارة الأصول وإدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة التداول، حيث شاهدوا على الطبيعة كيفية إدارة العمل اليومي بالشركة كمنهج تثقيفية عن «الإذخار والاستثمار» قدمها متطوعي الوطني للاستثمار.

وتعليقاً على هذه الزيارة، صرح الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار السيد / فيصل الحمد قائلاً: «نحن نهدف من هذه المبادرات الاجتماعية أمرين، الأول إتاحة الفرصة للطلاب المشاركين للاطلاع على طبيعة العمل في القطاع الخاص وما يعطيه من أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني، أما الأمر الثاني فيتمثل في تطوير وتعليم الشباب الكويتي ثقافة الإذخار والاستثمار. وأكد الحمد على ضرورة توعية الشباب بأهمية الإذخار، وإطلاعهم على ثقافة الاستثمار، والتخطيط الجيد للمستقبل من خلال الوعي بأهمية التوفير وكيفية إدارة المخاطر. وتلتزم الوطني للاستثمار بشكل راسخ ببرامجها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية

وتشجيع المبادرات التي تخدم مجتمعنا في مجال التعليم، مما يحفز أبناء الكويت على النجاح وتحقيق طموحاتهم.

والتي تركز على تطوير الكوادر الكويتية في سبيل تحقيق مزيد من الرقي والازدهار للكويت، حيث تسعى دائماً إلى دعم